

معالي وزير البيئة الدكتور أنطوان كرم

الرئيس ممثلاً معالي وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار

السيدة مارتا رويداس، الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان

الدكتور باسل اليوسفي، نائب المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في غرب اسيا،

اصحاب المعالي والسعادة،

حضرة أعضاء الوفود العربية والخبراء الدوليين،

ممثلي الهيئات الداعمة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

يشرفني باسم برنامج ادارة الحكم في المنطقة العربية أن ارحب بكم أجمل ترحيب في هذا

اللقاء الذي هو ثمرة تعاون وثيق بين برنامجنا الاقليمي و المكتب الوطني اللبناني لبرنامج

الأمم المتحدة الانمائي وبتعاون فعال من مكتب برنامج الامم المتحدة للبيئة في غرب اسيا

وبدعم مشكور من وزارة العدل اللبنانية.

ان لقاءنا الاقليمي هذا يدخل ضمن اطار مشروع اقليمي يتولاه برنامج ادارة الحكم التابع للمكتب العربي في برنامج الامم المتحدة الانمائي. وهذا المشروع الاقليمي ينصب بشكل رئيسي على تعزيز وتنمية قدرات أجهزة النيابة العامة في الدول العربية في مكافحة الجرائم وتوفير عدالة جنائية تحترم حقوق الانسان وحقوق الدفاع وتحرص على حمايتها.

ان هذا المشروع قد لقي دعماً مالياً من أكثر من جهة دولية أذكر منها في هذه المناسبة هيئة السيدا التابعة للملكة الكندية التي وفرت الدعم المالي لمحور البيئة ضمن مشروعنا المذكور. تتمثل أهمية هذا المشروع في كون النيابة العامة تشكل احد العناصر الأساسية في السلطة القضائية وخط الدفاع الاول المعني بزيادة أمن المواطن، وتعزيز سيادة القانون.

لقد قام برنامجنا بتنظيم العديد من الندوات الإقليمية وورش العمل الوطنية حول مواضيع ذات صلة بحكم القانون والإصلاح، تتعلق تحديداً بالجرائم المنظمة عبر الحدود، وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، والقضاء الصالح والعدالة الجنائية، وغيرها.

في هذا السياق، ينعقد اليوم هذا المؤتمر تحت عنوان "جرائم البيئة في الدول العربية".

ولعل هذا اللقاء يكتسب أهميةً بالغة بالنظر إلى انعقاده على المستوى الإقليمي العربي بحيث يشكل منطلقاً لتبادل الأفكار والخبرات فيما بين النواب العموم العرب المشاركين، ونشر المعرفة حول المسائل المتعلقة بحماية البيئة.

ان عملية التواصل المعرفي هذه سوف تتم عبر عرض متبادل للتجارب العربية في مجال جرائم البيئة، وعبر اعتماد منهجيات التعلم من الأقران، في سعي لتكوين القدرة الوافية لمكافحة الجرائم التي تمس البيئة والحد من انتشارها. لذلك، سوف يعتمد هذا المؤتمر مقارنة إقليمية تحاول مناقشة هذه الظاهرة الجرمية والتعريف بها وصولاً لتكوين أرضية مشتركة لمواجهتها.

إن جرائم البيئة قد أضحّت من أبرز الجرائم الحديثة التي تشكل بالنظر إلى سرعة انتشارها في عصرنا الحديث تحدياً أساسياً يعيق تنمية الدول وجهودها المبذولة في جذب الاستثمارات وتوفير أوضاع اقتصادية وبيئية أفضل. من هنا أهمية معالجة هذا الموضوع وإيلائه حيزاً أكبر سواء على المستوى الحكومي وأجندات الدول أو في نشاطات المنظمات الدولية وغير الحكومية، فلكافة أعضاء المجتمع الدولي مصلحة قانونية في هذه المعالجة.

وجرائم البيئة لا تتوقف عند زمان أو مكان معينين، فهي ذات طابع دولي يخترق الحدود وإن وقعت في بقعة جغرافية محددة، كما وأن الفاعل فيها قد يكون شخص طبيعي أو معنوي أو حتى مجموعة من الأشخاص غالباً ما يتعذر التوصل إليهم ومعرفتهم على وجه التحديد.

ولعلّ المفهوم التقليدي السائد والذي ينبغي العمل على تصويبه هو أن جرائم البيئة هي أقل خطراً من الجرائم العادية كالسرقة أو النصب أو القتل، والتي يكون فيها الاعتداء منصبا بشكل

مباشر على المصالح المادية أو المعنوية للأفراد. فجرائم البيئة لا تضر بالبيئة الطبيعية وحسب، بل تؤذي أيضاً الصحة العامة وتحد من النمو الاقتصادي وتقوض سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي.

تجدر الإشارة الى أن هذه الجرائم تشكل خطراً يمس استقرار المجتمعات ونموها كما ويتعرض لسلامة المواطنين وحقوقهم الأساسية في العيش في بيئة صحية وسليمة وخالية من الأمراض.

فالفرد معني كما الجماعة في مكافحة هذه الظاهرة وانعكاساتها الخطرة وان كان لا يلمس هذه التأثيرات بشكل مباشر إلا في مرحلة لاحقة، علماً أن أي تقييم للتبعات الحقيقية للإجرام البيئي يجب أن يشمل التأثير المتراكم للانتهاكات البيئية المتكررة على مر الزمن.

انطلاقاً من هذا الواقع، تبرز، من جهة أولى، أهمية دعم قدرات الأنظمة الجنائية الوطنية، و تحديداً أجهزة النيابة العامة في مكافحة وردع هذه الجرائم. فأى انتهاك يمس ليس فقط القوانين الوطنية بل أيضاً المعاهدات الدولية، كما وأي تقصير في معاقبة هذه الانتهاكات، حتى تلك التي قد تبدو في ذاتها ضئيلة الأبعاد نسبياً، قد يسمح بمواصلة وتفاقم الأضرار البيئية. فللقضاء وتحديد النيابة العامة دور أساسي كجهاز رادع قوي في قضايا الإجرام البيئي متعاوناً في ذلك مع كافة الهيئات والادارات المعنية بالبيئة سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد الدولي.

ومن جهة أخرى، تبرز ضرورة تحديث وإصلاح القوانين الجزائية العربية وتطوير معاهدات إقليمية ودولية جديدة، بما يضمن تجريم ومعاقبة كافة أشكال الاعتداءات على البيئة ويؤمن محاسبة الهيئات المعنية ومساءلتها جزائياً، إلى جانب الأفراد الذين يعملون باسمها. هذا فضلاً عن أهمية لحظ التخصص في جرائم البيئة وتطويره في القضاء، سواء في معهد الدروس القضائية أو حتى في الممارسة العملية عبر تكوين محاكم متخصصة أو هيئة نيابة عامة متخصصة بالشأن البيئي.

ان لهيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية أيضاً دور فاعل في مكافحة هذه الجرائم والحد من انتشارها سواء على مستوى أدوات التوعية المختلفة ونشر المعرفة، أم على مستوى دعم عمل أجهزة النيابة العامة وقدراتها في الملاحقة والتنفيذ.

ويسرني في هذه المناسبة أن أعلن لكم أن برنامج ادارة الحكم في الدول العربية قد أنجز تطوير الموسوعة الجنائية العربية التي تضم كل التشريعات الجزائية في الدول العربية مدعمة بأحكام قضائية وبالاتفاقات الدولية والتي تسمح بعرض مقارن للتشريعات العربية في مسألة محددة، كمسألة جرائم البيئة. وقد يكون من المفيد أن نعمل على تطوير موسوعة تشريعية عربية للبيئة تضم ليس فقط كل التشريعات المتعلقة مباشرة بأمور البيئة انما أيضاً جميع النصوص غير المباشرة التي تتصل بقريب أو بعيد بموضوع البيئة، عل هذه المجموعة تشكل

أداة من شأنها رفع مستوى قدرات العاملين في الشأن البيئي بما فيهم أعضاء الجسم القضائي

الجنائي وأعضاء النيابة العامة.

أختم كلمتي بتوجيه الشكر لجميع أعضاء الوفود العربية المشاركة وللخبراء العرب والدوليين

الذين تكبدوا مشقة السفر لمشاركتنا هذا اللقاء. وكذلك لكافة الذين اشتركوا في تحقيق وتنظيم

مؤتمرنا هذا، متمنياً أن تكون المحاضرات والمناقشة بذات فائدة تسمح لنا بإصدار توصيات

تساعد على استمرار تقدم مسيرة التنمية في المنطقة العربية.

والسلام عليكم.